

دور حوكمة الشركات في الحد من سلوك الإدارة الانتهازي في إدارة الأرباح من خلال الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة دراسة انتقادية وتطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية د. حنان محمد إسماعيل يوسف*

ملخص البحث :

تختبر هذه الدراسة مدى استخدام المديرين لاختياراتهم الإدارية في تحديد خسائر اضمحلال الشهرة goodwill impairment losses، للشهرة المشتراة الناتجة عن عمليات تجميع الأعمال لعينة من الشركات من أكثر ٥٠ شركة نشاطاً في البورصة المصرية عام ٢٠٠٧، وذلك خلال الفترة من سنة ٢٠٠٧ حتى سنة ٢٠٠٩، وذلك بعد الالتزام الإلزامي بمعايير المحاسبة المصرية رقم (٢٩) "تجميع الأعمال"، ورقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"، في أعقاب إصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة سنة ٢٠٠٦. كما تختبر الدراسة دور آليات حوكمة الشركات في تقييد استخدام ذلك الاختيار الإداري انتهازياً، واستخدامه بشكل يزيد من المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات information asymmetry بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية بتوصيل معلوماتهم الخاصة عن حقيقة أداء الشركة وعن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشهرة الناتجة من الأصول المقتناة.

لقد وجدت الدراسة بعد الرقابة على العوامل الاقتصادية، أن المديرين يمارسون حرية الاختيار المكفولة لهم من المعيارين السابق الإشارة إليهما في التقرير عن خسارة اضمحلال الشهرة، حيث أشارت النتائج الإحصائية أن هناك علاقة سلبية معنوية بين خسارة اضمحلال في قيمة الشهرة وكل من نسبة ملكية الإدارة العليا لأسهم الشركة، وتقلب الدخل. ومع ذلك، أشارت النتائج أيضاً إلى أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين خسارة اضمحلال في قيمة الشهرة وآليات الحوكمة القوية مقاسة باستقلال مجلس الإدارة ودرجة تركيز الملكية، مما يمكن معه الاستنتاج بأن فاعلية آليات الحوكمة القوية يمكن أن تغير من اتجاه الإدارة من استخدام الاختيار الإداري للاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة انتهازياً، إلى استخدام ذلك الاختيار الإداري لتوصيل معلوماتهم الخاصة عن حقيقة أداء الشركة وعن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشهرة الناتجة من الأصول المقتناة.

الكلمات المفتاحية: تجميع الأعمال، خسائر اضمحلال قيمة الشهرة، الحوافز الإدارية، حوكمة الشركات.

* مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الاسكندرية
E-mail: Hanan.ismail@alexu.edu.eg

The role of corporate governance in mitigating management' opportunistic behavior of earnings management through the recognition of goodwill impairment losses: A critical and empirical study of listed Egyptian companies

Abstract:

This study examines the extent to which managers use their managerial choices in determining goodwill impairment losses to goodwill purchased resulting from the business combination of a sample of companies from more than 50 companies active in the Egyptian Stock Exchange in 2007, and during the sample period 2007-2009, after the mandatory obligation by the two Egyptian Accounting Standards, No. (29) "Business Combinations," and No. 31 "Impairment of Assets", following the issuance of Egyptian Accounting Standards in 2006 also This study examines role of corporate governance mechanisms in restricting the use of that opportunist managerial choice, and use it in a way that will increase the informational content of the financial statements by reducing the information asymmetry between management and users of financial statements.

After controlling economic factors, empirical results reveal that managers are exercising discretion in the reporting of goodwill impairment losses following the adoption of Egyptian Accounting Standard which were mentioned before ,where statistical results indicated that there is a significant negative association between impairment loss and each of the managerial ownership percentage, and the volatility income, however, the results also indicated that goodwill impairment losses has a significant positive associated with strong governance mechanisms measured by the board independence and degree of ownership concentration, making it possible to conclude that effective strong corporate governance mechanisms can change the management direction from using the management's choices to recognize an opportunist impairment loss to the provision of their private information to underline economic value of goodwill and expected future cash flows of the goodwill arising from the assets acquired.

Key words: business combinations, goodwill impairment losses, managers' incentives, Corporate Governance.

١ - مقدمة البحث:

يعتبر الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمة الشهرة^١ من القرارات التي تخضع للحكم الشخصي للمديرين. ووفقاً لتوجيه معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) سنة ١٩٩٨ المعدل عام ٢٠٠٤ (IAS36 Revised, 2004) يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد the recoverable value وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة توليد النقد الموزع عليها الشهرة. ولقد نص المعيار صراحة على أن تستند تقديرات التدفق النقدي المستخدمة لقياس قيمة الاستخدام إلى افتراضات معقولة reasonable ومدعومة supportable تمثل أفضل تقدير لدى الإدارة للأوضاع الاقتصادية التي من المتوقع أن تكون قائمة خلال العمر الإنتاجي المتبقى للأصل.

وبناءً على ذلك فإن هناك نوعين من التدخل الإداري لتحديد قيمة خسائر اضمحلال الشهرة، الأول هو تحديد الأصل (الأصول) المولد للنقد الذي ستوزع قيمة الشهرة عليه (عليها)، والثاني هو قياس العناصر المطلوبة للحصول على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة أو وحدات توليد النقد، نتيجة لذلك فإن محاسبة الشهرة ربما توفر طرقاً جديدة للمديرين لإدارة الأرباح earnings² management (Ramanna and Watts, 2012; AbuGhazaleh et al., 2011)

وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات (Xu et al., 2011; Liberatore and Mazzi, 2010; Jarva, 2009) إلى أن اضمحلال قيمة الشهرة يمكن أن يكون أداة لتوصيل المديرين معلوماتهم الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية لمستخدمي القوائم المالية، إلا أن نتائج دراسات أخرى (Shalev et al., 2013; Ramanna and Watts, 2012; Stumpel, 2012; Detzen and Beatty and Weber, 2006) Zülch, 2012; Hamberg et al., 2011; وجدت أن اضمحلال قيمة الشهرة يمكن أن يفتح باباً لانتهازية المديرين لتحسين الأداء الحالي للشركة بصورة مضللة لمستخدمي القوائم المالية من خلال استخدام المديرين لأحكامهم الشخصية والاختيارات المكفولة لهم، من قبل المعايير ذات الصلة باضمحلال قيمة الشهرة^٣، لتخفيض خسارة اضمحلال قيمة الشهرة أو عدم الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الشهرة، وذلك عندما يكون لديهم حوافز على أساس نظرية الوكالة

^١ يستخدم في مجال المحاسبة مصطلح خسارة التدهور أو خسارة اضمحلال في قيمة الأصل كترادفات تشير إلى المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن القيمة الاستردادية لها (معيار المحاسبة المصري ، ٣١)، ولتحقيق الاتساق في البحث استخدم الباحث مصطلح خسائر الإضمحلال في قيمة الشهرة للدلالة على ذلك المبلغ، خاصة وأن هذا المصطلح هو المصطلح المستخدم في المعايير المصرية.

^٢ أوضح (Healy & Wahlen, 1999) أن إدارة الأرباح تحدث " عندما يستخدم المديرين تقديراتهم وأحكامهم الشخصية في التقرير المالي ، وفي هيكلة العمليات لتعديل التقارير المالية بهدف خداع وتحليل بعض أصحاب المصلحة عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة ".

^٣ يقصد الباحث بالمعايير ذات الصلة باضمحلال قيمة الشهرة كل من معيار المحاسبة المالية رقم (١٤٢) الصادر سنة ٢٠٠١ "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى" ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) الصادر سنة ١٩٩٨ والمعدل سنة ٢٠٠٤، وسنة ٢٠٠٩ "اضمحلال الأصول" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) الصادر سنة ٢٠٠٦ "اضمحلال الأصول".

متضمنة مصالح الإدارة في زيادة مكافآتهم، وتخفيض احتمال مخالفة الشروط التعاقدية لديون الشركة المعتمدة على النتائج المحاسبية، وحماية سمعتها من الآثار المترتبة على تخفيض الشهرة. إن وجود الحوافز الإدارية من شأنها أن تجعل المديرين يستخدمون أحكامهم الشخصية التي أتاحها لهم المعايير ذات الصلة بالتقرير عن اضمحلال قيمة الشهرة لإدارة الأرباح لتحقيق حوافزهم الانتهازية، كما أن نتائج بعض الدراسات (Laghi et al., 2013; Knauer and Wöhrmann, 2012; Carlin and Finch, 2010) وجدت أن هناك عوامل تؤثر على اتجاه المديرين إما نحو استخدام خسارة اضمحلال قيمة الشهرة لتوصيل معلومات خاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، أو استخدامها كأداة لإدارة الأرباح، ومن هذه العوامل جوانب التنظيم في الدولة ومستوى الحماية القانونية فيها.

ونظراً لوجود هذه العلاقة المحتملة بين إدارة الأرباح والتقرير عن خسارة اضمحلال قيمة الشهرة التي أيدتها العديد من الدراسات السابق الإشارة إلى بعض منها يجدر التساؤل لماذا ترك واضعو المعايير هذه الاختيارات التي على الرغم من أنها مقيدة إلا أنه يمكن لإدارة الشركة استغلالها لتحقيق حوافزها الشخصية، ويمكن أن تكمن الإجابة على ذلك التساؤل في حوكمة الشركات، فآليات الحوكمة القوية تشكل رقابة على التقرير المالي للشركة من خلال تشكيل وجودة عمل مجلس الإدارة، ووجود وفاعلية لجنة مراجعة، ووجود مستثمر مؤسسي.

إن وجود آليات حوكمة قوية للشركة تحد من حرية التصرف للإدارة في استخدام خسارة اضمحلال قيمة الشهرة وتصل بالمعايير ذات الصلة باضمحلال قيمة الشهرة إلى الهدف المرجو منها، وهو تحسين وزيادة شفافية القوائم المالية للشركات، التي اقتنت الشهرة، بأن تعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي للأصل غير الملموس، وبأن تقدم فهماً أفضل لمستخدمي القوائم المالية ذوي المصلحة في الشركة للتوقعات حول الشهرة والتغيرات فيها على مدى الزمن، وتجعل المديرين في المتوسط يستخدمون تقديراتهم عن التدفقات النقدية المستقبلية لوحدة أو وحدات توليد النقد لتوصيل معلوماتهم الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للشهرة، (Guler, 2006; AbuGhazaleh et al., 2011)

٢ - مشكلة البحث:

على الرغم من أن معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) يلزم المديرين بأداء اختبار اضمحلال قيمة الشهرة سنوياً، إلا أنه أيضاً يقدم الفرصة لممارسة المديرين لمجموعة من الاختيارات المحاسبية لتحديد قيمة خسارة اضمحلال الشهرة التي تخضع في اختيار أي منها إلى تدخل الحكم الشخصي لهم . ونظراً

⁴ Transparency: تعني أن يكون الإفصاح عن أداء الشركة في الوقت المناسب وأن يكون ذي مغزى ويمكن الاعتماد عليه. (SEC, 2002)

للتزايد المتنامي في تجميع الأعمال Business Combinations التي حدثت في السنوات الأخيرة تزايدت المخاوف فيما يتعلق بصدق وعدالة قيم قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل لهذه الشركات التي تحمل شهرة في قوائمها المالية، لذلك تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل يستخدم المديرون الاختيارات الممنوحة لهم من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) في التقرير بالزيادة أو بالنقص، أو عدم التقرير، عن خسارة اضمحلال شهرة؟ وإن حدث هل يدفعهم لذلك تحقيق حوافزهم الشخصية، أم لتوصيل معلومات خاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية؟
- ما تأثير آليات حوكمة الشركات القوية في التحكم في اتجاه المديرين نحو الانتهازية وإدارة الأرباح في التقرير عن خسارة اضمحلال الشهرة بهدف التأثير على صافي الربح لتحقيق مصالح خاصة بهم، أو لتضليل بعض أصحاب المصلحة في الشركة، وتعديل المسار لتكون قيمة خسارة اضمحلال الشهرة المعترف بها في القوائم المالية تعكس المعلومات الخاصة للمديرين عن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة؟
- إذا كان لآليات الحوكمة تأثير في ضبط هذه العلاقة حسبما تجمع الدراسات السابقة فهل لها مثل هذا التأثير في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجد فما الدليل على ذلك؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر المحاسبة عن خسارة اضمحلال الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) على اتجاه المديرين نحو استخدام الاختيارات في تحديد والتقرير عن خسارة اضمحلال الشهرة بشكل يحقق مصالحهم وحوافزهم الشخصية بدلاً من توصيل معلومات خاصة لمستخدمي القوائم المالية عن التدفقات النقدية المستقبلية.

كما يهدف البحث إلى دراسة واختبار جدوى وجود آليات حوكمة قوية على التخفيف من إدارة الأرباح المتضمنة في حرية التصرف الكبيرة المعطاة للمديرين في المعيار، والوصول بالمعيار إلى الهدف الرئيسي منه وهو زيادة نفعية التقرير لمستخدمي القوائم المالية، عن طريق زيادة الشفافية في التقرير والقابلية للمقارنة وملاءمة المعلومات، ومن ثم فهم أفضل لمستخدمي القوائم المالية لعملية تجميع الأعمال والآثار المترتبة عليه.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث من تصديه لموضوع هام وجدلى وهو أثر الحوافز الإدارية على الحرية المتاحة للمديرين في معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) للاعتراف بقيمة أعلى أو أقل أو عدم الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، ودور آليات الحوكمة القوية في الحد من تلك العلاقة، خاصة في ظل الاتجاه المتنامي للشركات للقيام بتجميع الأعمال.

كذلك تظهر أهمية البحث من نقص الاهتمام الأكاديمي في مصر بدراسة أثر حوكمة الشركات في الحد من استخدام المديرين لأحكامهم الشخصية انتهازياً في إدارة الأرباح من خلال الحرية الممنوحة لهم في تحديد قيمة خسارة اضمحلال الشهرة. حيث أن معظم الدراسات ركزت على دراسة واختبار مدى ملائمة خسارة اضمحلال الشهرة (Knauer and Wöhrmann, 2012; Li et al., 2011; Liberatore and Mazzi, 2010; Bens et al., 2011; Shalev et al., 2013; Ramanna and Watts, 2012; Stumpel, 2012) إلا أن قليلاً من الدراسات - على حد علم الباحث - قامت بدراسة واختبار دور حوكمة الشركات في تخفيف أثر الحوافز الإدارية على تحديد قيمة خسارة اضمحلال الشهرة وتحقيق الملاءمة لخسارة اضمحلال الشهرة المعترف بها في القوائم المالية.

ومن أهم دوافع البحث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد دعا مؤخراً إلى البدء في استعراض إيجابيات وسلبيات ما بعد تطبيق معيار التقرير الدولي رقم (٣) (Post-implementation IFRS3 review) بهدف استعراض القضايا العامة التي تم تحديد أنها أخلاقية أو جدلية خلال تطوير المعيار، والأخذ في الاعتبار أي تكاليف غير متوقعة ومشاكل تطبيق ظهرت، وذلك بهدف دعم مجلس معايير المحاسبة الدولية في إجراء تحسينات مستقبلية على المعيار. ونظراً لأن مصر تعد واحدة من الدول التي تبنت تطبيق المعايير الدولية عن طريق ترجمتها مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم مع البيئة المصرية، فمن الأهمية أن يلبي الأكاديميون هذه الدعوة لتحديد نقاط الضعف في المعيار وكيفية التغلب عليها.

٥- حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث أثر الحوافز الإدارية واستخدام الأحكام الشخصية للتقرير عن قيمة الشهرة عند القيام بتجميع الأعمال. كما يخرج عن نطاق البحث اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح والتقرير عن خسارة اضمحلال الشهرة وتأثير حوكمة الشركات في التخفيف من تلك العلاقة في قطاع البنوك حيث أن التقرير عن خسارة اضمحلال الشهرة في قطاع البنوك في مصر يخضع إلى قواعد البنك المركزي^٥ إضافة إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣١). كما أن القدرة على تعميم النتائج مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة وأدوات البحث المستخدمة.

^٥ وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بداية من يناير سنة ٢٠٠٩ تقوم البنوك باختبار اضمحلال الشهرة سنوياً على أن تعترف بقيمة خسارة اضمحلال الشهرة في قائمة الدخل بقيمة خسارة الاضمحلال أو ٢٠% من قيمة الشهة أيهما أكبر (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨)

٦- خطة البحث:

سوف يستكمل البحث على النحو التالي:

١/٦- المحاسبة عن خسارة اضمحلال قيمة الشهرة.

٢/٦- اشتقاق فروض البحث.

١/٢/٦- أثر الحوافز الإدارية على التقرير عن خسارة اضمحلال قيمة الشهرة.

٢/٢/٦- أثر حوكمة الشركات على الحد من تأثير الحوافز الإدارية على التقرير عن خسارة اضمحلال قيمة الشهرة.

٣/٦- الدراسة التطبيقية.

٤/٦- نتائج اختبار فروض البحث.

٥/٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦- المحاسبة عن خسارة اضمحلال قيمة الشهرة

قياس والاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الشهرة موضوع مثير للجدل لعقود، الجدل الأكاديمي ركز على كل من الاعتراف الأولي، والاعتراف اللاحق لقيمة الشهرة وما قد يرتبط به من تخفيض لقيمة الشهرة ومن ثم الاعتراف باستنفاد الشهرة سابقاً *the amortization of goodwill* أو خسائر اضمحلال قيمة الشهرة حالياً. فقبل صدور معيار المحاسبة المالية رقم ١٤٢ سنة ٢٠٠١ (SFAS 142,2001)، كان مطلوباً من الشركات الاعتراف بالشهرة كأصل واستنفادها على أساس خطي ثابت على مدى عمرها الإنتاجي وذلك في إطار رأى مجلس المبادئ المحاسبية رقم (١٧) "الأصول غير الملموسة" "Intangible Assets" الذي حدد العمر الإنتاجي للشهرة بأن يغطي فترة لا تتجاوز ٤٠ سنة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٢) "تجميع الأعمال" "Business Combinations" الذي حدد العمر الإنتاجي للشهرة ٢٠ سنة فقط (APB 17,1970; IAS 22, 1983).

إن مدخل الاستنفاد الثابت للشهرة واجه العديد من الانتقادات أهمها أن الاستنفاد بشكل خطي لا يتسق مع مفهوم أمانة العرض *Faithfulness* (Jahmani et al.,2010) وأن أرقام الميزانية أصبحت لا تعكس على نحو كاف القيمة الحقيقية للشهرة وتقدم معلومات مضللة عن القيمة الحقيقية للشركة (Lhaopadchan, 2010)، وكاستجابة للطلب على ضرورة تحسين المعايير المحاسبية عن تجميع الأعمال، والأصول غير الملموسة بصفة عامة، والشهرة بصفة خاصة، وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) Financial Accounting Standard Board هذه القضية على جدول أعماله في أغسطس ١٩٩٦، على أن يتضمن التحسين ثلاثة أمور رئيسية هي أهداف للتحسين وهي؛ الملاءمة، والشفافية للمعلومات المقدمة للمستثمرين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين،

وتحسين القابلية للمقارنة 'to improve the relevancy and transparency of information provided to investors, creditors and other users of financial statements' and 'to improve international comparability' (Stumpel, 2012).

ولقد أقر مجلس معايير المحاسبة المالية بأن الشهرة المشتراة التي ربما لا يكون لها عمر محدد هي أصل لا يستنفد بصورة منتظمة ومن ثم لا ينبغي أن يكون انخفاض قيمة الشهرة على أساس منتظم لتحقيق الأهداف المرجوة من التحسين (Stumpel, 2012).

بعد عدد من السنوات من الجدل والبحث لتقييم الأصول غير الملموسة بصفة عامة والشهرة بصفة خاصة، أصدر FASB في ١ يوليو ٢٠٠١ معيارى المحاسبة المالية رقم (١٤١) المعدل سنة ٢٠٠٧ "تجميع الأعمال، و(١٤٢) " الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى" (SFAS 141, 2001, revised) (SFAS 142, 2001) اللذين أصبحا ينبغي العمل بهما بداية من السنة المالية التي تنتهى بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٠١، فلقد ألزم (SFAS 141) الشركات باستخدام طريقة الشراء purchase method عند تجميع الأعمال على أن تصبح هي الطريقة الوحيدة المعترف بها وإلغاء طريقة توحيد المصالح. كما استبدل (SFAS 142) مدخل استنفاد الشهرة بشكل ثابت إلى مدخل اختبار التدهور سنوياً وكما دعت الظروف لإجرائه. ولقد توقع FASB أن ذلك التحسين الذى أدخله بإصدار (SFAS 142) سوف يحسن التقارير المالية، لأن القوائم المالية للشركات المقتنية للشهرة سوف تعكس - بتطبيق ذلك المعيار - بشكل أفضل الجوهر الاقتصادى للأصول المقتناة من تجميع الأعمال، وعلى وجه الخصوص توقع FASB أن تلك القوائم تقدم فهم أفضل لمستخدمى القوائم المالية، خاصة المستثمرين والدائنين، للتوقعات حول، والتغيرات فى قيمة، الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى على مدى الزمن، حيث سيستخدم المديرون فى المتوسط التقديرات لحساب الشهرة والتخفيض فى قيمة الشهرة لتوصيل معلومات خاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية⁶ (FASB, 2001).

وفى ٣١ مارس ٢٠٠٤ سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) للتقارب الدولى، والتوافق العالمى، لتتبع خطوات FASB وقام بإصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم (٣) "تجميع الأعمال" (IFRS 3, 2004) كجهد مشترك بين مجلسى FASB و IASB من أجل تطوير إعداد التقارير المالية وتعزيز التوافق الدولى بين معايير المحاسبة. وكان الاستنتاج الرئيسى للمجلسين هو أن كافة عمليات تجميع الأعمال هي عمليات شراء من الناحية

⁶ "The changes included in this Statement will improve financial reporting because the financial statements of entities that acquire goodwill and other intangible assets will better reflect the underlying economics of those assets. As a result, financial statement users will be better able to understand the investments made in those assets and the subsequent performance of those investments. The enhanced disclosures about goodwill and intangible assets subsequent to their acquisition also will provide users with a better understanding of the expectations about and changes in those assets over time, thereby improving their ability to assess future profitability and cash flows" (FASB, 2001)

الفعلية، ونتيجة لذلك قرر المجلسان اعتماد طريقة واحدة لمحاسبة تجميع الأعمال وهي طريقة الشراء (IASB, 2004)، ومن ثم ألغى (IFRS 3) استخدام طريقة تجميع المصالح، واستبعد مدخل استنفاد الشهرة مستبدلاً به مدخل اختبار الشهرة سنوياً، أو إذا أظهرت الأحداث أو التغيرات في الظروف أن الأصل ربما اضمحل وذلك في إطار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦)^٧.

وبما أن مصر من الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية وفقاً لمدخل ترجمة معايير المحاسبة الدولية وتعديلها بما يتوافق مع البيئة المصرية - مع الأخذ في الاعتبار أن التعديلات على المعايير الدولية وصولاً إلى النسخة المصرية كانت طفيفة وتكاد لا تذكر - فقد أصدرت وزارة الاستثمار سنة ٢٠٠٦ معيارى المحاسبة المصرى رقم (٢٩) " تجميع الأعمال " ورقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول " اللذين يتوافقان مع (IAS36)، (IFRS 3) على التوالي، أى أن معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩) استبعد طريقة توحيد المصالح pooling of interests method عند تجميع الأعمال واعتمد فقط طريقة الشراء، كما استبدل مدخل استنفاد الشهرة بمدخل اختبار التدهور على الأقل سنوياً.

ونظراً للجهد المشترك بين FASB&IASB الذى نتج عنه معايير متطابقة إلى حد كبير مع اختلاف تاريخ إصدار تلك المعايير، إضافة إلى تبنى مصر معايير المحاسبة الدولية، فسوف يكتفى الباحث فى الأجزاء الباقية من البحث بعرض المحاسبة عن خسارة اضمحلال قيمة الشهرة وفقاً لمعيارى المحاسبة المصرى رقم (٢٩) ورقم (٣١)، والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

تمثل الشهرة المقتناة عند تجميع الأعمال ما تقوم المنشأة بسداده مقابل منافع اقتصادية مستقبلية من أصول لا يمكن تحديدها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل (معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٩، ٢٠٠٦) وتقوم الشركة المقتنية فى تاريخ الاقتناء بالاعتراف بالشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال كأصل، على أن يكون القياس الأولى لها بالتكلفة التى تمثل زيادة تكلفة تجميع الأعمال عن نصيب الشركة المقتنية فى صافى القيمة العادلة للأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المحددة المعترف بها.

بعد الاعتراف الأولى تقوم الشركة المقتنية بقياس الشهرة المقتناة عن عملية تجميع الأعمال بالتكلفة ناقصاً منها إجمالى الخسائر الناشئة عن اضمحلال القيمة، حيث لا يتم استنفاد الشهرة عن تجميع الأعمال، بدلاً من ذلك تقوم الشركة المقتنية بعمل اختبار لقياس اضمحلال قيمة الشهرة سنوياً أو دورياً إذا كانت الأحداث أو التغيرات فى الظروف تفيد وجود مؤشر عن اضمحلال قيمة الشهرة وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١).

7 من الجدير بالذكر أن البرلمان الأوروبي أصدر فى ١٩ يوليو ٢٠٠٢ التشريع رقم (١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٢) (1606/2002) أو ما يطلق عليه "IAS Regulation" الذى يتطلب من الوحدات الاقتصادية ذات التداول العام فى الأسواق الأوروبية أن تستخدم معايير التقرير المالى الدولية IFRSS كأساس لعرض قوائمها المالية المجمعة للسنة المالية التى تبدأ فى أول يناير ٢٠٠٥ (EC No. 1606/2002,2002)

ولأغراض اختبارات اضمحلال قيمة الشهرة يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع بغض النظر عن إسناد الأصول والالتزامات الأخرى للشركة المقتناة لهذه الوحدات أو المجموعات. كل وحدة أو مجموعة وحدات سوف توزع الشهرة عليها ينبغي أن تمثل أدنى مستوى داخل الشركة تراقب بها الشهرة للأغراض الداخلية للإدارة، ولا تكون أكبر من أى قطاع بناءً على النموذج الأولى أو الثانوى للشركة الخاص بإعداد التقارير المالية وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٣) " التقارير القطاعية".

يجب أن تختبر وحدة توليد النقد التي توزع الشهرة عليها سنوياً. وعندما يكون هناك مؤشر أن الوحدة ربما حدث لها اضمحلال. يجب الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد فقط إذا كانت قيمتها الاستردادية- القيمة الاستردادية للأصل أو وحدة توليد النقد هي صافى سعر البيع لوحدة توليد النقد أو القيمة الاستخدامية لها أيهما أكبر - أقل من قيمتها الدفترية.

ويتم تخصيص خسارة الاضمحلال أولاً على الشهرة من وحدة توليد النقد، أى يتم تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد (أو وحدات توليد النقد)، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة، عند توزيع خسارة اضمحلال قيمة الشهرة فإنه يجب عدم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى أقل من القيمة الأكبر من القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، و القيمة الاستخدامية للأصل، والصفر. يعترف بخسائر اضمحلال الشهرة فوراً أعلى الخط فى قائمة الدخل من الأنشطة المستمرة، وبمجرد الاعتراف يحظر عكسها فى الفترات اللاحقة (معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١، ٢٠٠٦).

إن الهدف الأساسى من الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة فى قائمة الدخل ضمن عناصر الدخل من العمليات المستمرة هو زيادة الشفافية فى التقارير المالية وتقديم معلومات أفضل عن الشهرة خاصة وأنها أصبحت تمثل مصدراً اقتصادياً ذا أهمية متزايدة للعديد من الشركات.

تمثل الشهرة انعكاساً للجوهر الاقتصادى للأصول المقتناة فى عملية تجميع أعمال، وشفافية الإفصاح عنها تحسن التقارير المالية وتمكن مستخدمى القوائم المالية أصحاب المصلحة فى الشركة من فهم الاستثمارات المقابلة لهذه الأصول والأداء اللاحق لهذه الاستثمارات ومن ثم القدرة على تقييم مسئولية الإدارة عن حماية الموارد الاقتصادية للشركة واستغلالها بكفاءة من أجل تحقيق ربحية مناسبة. إن خسائر اضمحلال الشهرة ترتبط مع التدفقات النقدية المتوقعة ومن ثم فهي تعكس الجوهر الاقتصادى للشركة (FASB, 2001) إلا أن هناك الكثير من الجدل الأكاديمى حول افتراض FASB، فمن جانب توصلت بعض الدراسات لملاءمة الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الشهرة ، فلقد أكد

(Jarva, 2009) هذا الارتباط الإيجابي بين خسارة اضمحلال الشهرة والتدفقات النقدية وقدرة خسارة اضمحلال الشهرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لسنتين تاليتين.

كما أشار (Li et al., 2011; Liberatore and Mazzi, 2010; Bens et al., 2011) إلى أن اعتراف الشركة بخسارة اضمحلال الشهرة يمثل إشارة للمستثمرين لإنخفاضات إضافية قادمة، مما أثر بشكل سلبي معنوي على سعر السهم وعلى عائد السهم لشركات العينة ذات الربحية، بينما كان رد فعل سعر السهم سلبياً وغير معنوي لشركات العينة التي حققت خسارة تشغيلية، ورد فعل عائد السهم موجباً وغير معنوي لتلك الشركات. فالشركات التي تحقق أرباحاً تتال رد فعل أقوى من قبل المستثمرين للاعتراف بخسائر تدهور الشهرة لأنها تمثل بالنسبة لهم إشارة لتخفيضات قادمة. كما وجد (Liberatore and Mazzi, 2010) ارتفاع العوائد (الخسائر) غير العادية بعد الإعلان عن خسارة اضمحلال الشهرة التي تفسر بملاءمة المعلومات الناتجة عن الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة وأن هناك حساسية للأسواق ومبالاة لذلك المبلغ غير ذي المغزى المالي، وأن المستثمرين يعدلون توقعاتهم لأسفل بعد الإعلان عن تخفيض الشهرة.

على الجانب الآخر وجد (Knauer and Wöhrmann, 2012) أن حساسية الأسواق للاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة مشروط بمدى إمكانية الاعتماد على تلك الأخبار فبدراسته لعينة من الشركات في دول مختلفة التي قامت بتبني معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) وجد أن الإعلان عن خسارة اضمحلال الشهرة يوصل أخباراً سلبية لسوق المال، ولكن قيمة المعلومات تعتمد على عوامل تقيد الاختيار الإداري وتحسن إمكانية الاعتماد على الأخبار، وقدمت الدراسة دليلاً على أن رد فعل السوق للأخبار السلبية المتضمنة في الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة ترتبط مع مستوى الحماية القانونية، ومع تفسير المديرين لقرار التخفيض وإمكانية تحقق المشاركين في السوق من هذا التفسير، فالمستثمرون يعدلون توقعاتهم لأسفل بعد الإعلان عن تخفيض الشهرة في بلدان القانون العام التي لديها قواعد تعطي الحماية القانونية للمستثمرين عن بلدان القانون المدني، كذلك ترتبط ملائمة الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة بوجود التفسيرات التي أعطاها المديرون لاتخاذ قرار التدهور وإمكانية التحقق من هذه التفسيرات.

وفي نفس السياق توصل (Li et al., 2011) أن متغير اضمحلال الشهرة غير معنوي في علاقته بالقيمة السوقية للشركة للشركات العاملة في المملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وأسبانيا، التي قامت بالتقرير عن خسارة اضمحلال شهرة في فترة الدراسة. كما قدم (رجب، ٢٠١٢) دليلاً على عدم إدراك المستثمرين في السوق المصرية لأهمية معلومات خسائر اضمحلال الشهرة كمؤشر لانخفاض ربحية الشركة مستقبلاً ومن ثم لا تدخل في تقييمهم لعمليات الشركة ولا تؤثر على قراراتهم، فلم تثبت الدراسة علاقة عكسية بين خسائر اضمحلال الشهرة والقيمة السوقية للسهم، كما

أشارت الدراسة إلى أن معلومات اضمحلال الشهرة قد لا تكون ملائمة مستقبلاً للمستثمرين في سوق المال المصرية. وقد أرجع الباحث تلك النتائج إلى إمكانية إدارة الأرباح، إلا أنه لم يختبر العلاقة بين عدم ملائمة معلومات اضمحلال الشهرة في سوق المال المصرية واستخدام المديرين للاختيار المتضمن في معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) للتقرير عن خسائر اضمحلال في قيمة الشهرة انتهازياً. إضافة إلى ما سبق وجدت بعض الدراسات (Shalev et al., 2013; Ramanna and Watts, 2012; Stumpel, 2012; Detzen and Zülch, 2012; Hamberg et al., 2011; Beatty and Weber, 2006) أن الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة لا يعكس الجوهر الاقتصادي للأصول المكتتاة ولا يعكس المعلومات الخاصة بالمديرين عن التدفقات النقدية المستقبلية، وأن واضعي المعايير بإصدارهم للمعايير التي تعالج المحاسبة عن اضمحلال قيمة الشهرة قد فتحو باباً جديداً لإدارة الأرباح، وأن المديرين سوف يستخدمون الاختيارات المتاحة لهم في تلك المعايير لتحقيق مصالح شخصية انتهازية.

ويميل الباحث للجانب الآخر من الدراسات خاصة وأن تحديد قيمة الشهرة والاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الشهرة يرتبط بهما العديد من الاختيارات الإدارية مقارنة بالعناصر الأخرى الموجودة في القوائم المالية، لذلك من الأهمية دراسة وتحليل الحوافز الإدارية التي ربما تؤثر في ملائمة التقرير عن خسارة اضمحلال الشهرة، وما إذا كانت آليات الحوكمة يمكن أن تحد من أثر تلك الحوافز بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الهدف من إصدار المعايير ذات الصلة باضمحلال قيمة الشهرة وهو تحسين ملائمة معلومات القوائم المالية بما يزيد من الشفافية والقابلية للمقارنة، والنفعية في اتخاذ القرارات.

٢/٦ - اشتقاق فروض البحث

يتضمن معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" مجموعة من البدائل والخيارات المحاسبية للمديرين لتحديد قيمة خسارة اضمحلال الشهرة مما يفتح المجال للأحكام الشخصية لهم، ويجعل من قياس ومن ثم الاعتراف بقيمة خسارة اضمحلال الشهرة باباً جديداً لإنتهازية المديرين وإدارة الأرباح، إلا أن تلك النتيجة غير مقصودة من قبل واضعي المعايير، وعلى الرغم من ذلك هم على دراية بإمكانية حدوثها، مع ذلك يوجد أمام واضعي المعايير مجموعة من الضمانات التي يمكن أن تحد من إمكانية حدوث تلك النتيجة ومن هذه الضمانات آليات حوكمة الشركات، لذلك يسعى الباحث في هذا البحث لدراسة واختبار مدى إمكانية إدارة الأرباح باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة في بيئة الأعمال المصرية، والمدى الذي به آليات حوكمة الشركات يمكن أن تمنع أو تقيد من ذلك السلوك وتصل بالمعيار إلى الهدف المنشود منه، لذلك قام الباحث باشتقاق الفروض على النحو التالي:

١/٢/٦ - أثر الحوافز الإدارية على التقرير عن خسارة اضمحلال في قيمة الشهرة.

هناك العديد من الحوافز الإدارية تواجه المديرين عند اتخاذ قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة، تقدم نظرية الوكالة تفسيراً لوجود إدارة الأرباح فالنظرية تفترض أن المديرين لديهم القدرة على أن يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مستغلين في ذلك عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الملاك، وبناءً على ذلك فإن نظرية الوكالة تتوقع أن المديرين (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) سوف يستخدمون عدم إمكانية التحقق من الأحكام الشخصية المتضمنة في اختبار اضمحلال الشهرة في التقرير عن خسائر اضمحلال بشكل انتهازي يحقق مصالحهم الشخصية (Shalev et al., 2013; Ramanna and Watts, 2012; Stumpel, 2012; Detzen and Zülch, 2012; Hamberg et al., 2011; Beatty and Weber, 2006) وتؤدي العديد من الحوافز المختلفة إلى قيام المديرين بإدارة الأرباح وتتضمن هذه الحوافز خطط المكافآت على أساس الأرباح، عقود الدين، دوران المدير التنفيذي. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

الفرض الأول: من المرجح أكثر أن تستخدم الشركات التي لديها حوافز إدارية على أساس الوكالة الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة لإدارة أرباحها.

١/١/٢/٦ - خطط المكافآت على أساس الأرباح^٨

اهتمت العديد من الدراسات بدراسة عقود الحوافز بأنظمتها المختلفة باعتبارها أحد أهم الأسباب التي قد تدفع الإدارة للقيام بإدارة الأرباح، فلقد وجد (Detzen and Zülch, 2012; Shalev al., 2013) أن المديرين يقومون باستخدام الاختيارات المتاحة لهم في IFRS 3 للاعتراف بشهرة أكبر في تاريخ تجميع الأعمال بهدف زيادة مكافآتهم النقدية، كما يستخدم المديرين أحكامهم الشخصية في الفترات اللاحقة لتجميع الأعمال في تحديد مقدار خسارة اضمحلال الشهرة في التقدير المالي بهدف تمهيد الأرباح ، فلقد وجدت الدراسة أن مكافأة المديرين تعود لمستويات قبل التجميع وتبقى أعلى أو أقل بشكل ثابت. وفي نفس السياق وجد (Ramanna and Watts, 2012) أن ٦٩% من شركات العينة لم تقم بالتقرير عن خسارة اضمحلال الشهرة وأن عدم الاعتراف هذا يرتبط بعقود حوافز المديرين على أساس الأرباح.

كما أشار (Shalev et al., 2013) أن المديرين التنفيذيين الذين تعتمد مكافآتهم على الأرباح المحاسبية يقومون بتخصيص سعر الشراء على أصول محددة وأصول غير ملموسة محددة والتزامات على أساس القيم العادلة لكل عنصر بشكل يضخم قيمة الشهرة إلى الحد الذي يصل بمكافآتهم إلى حدها

^٨ نظراً لأنه تم تحديد سقف المكافآت التي يحص عليها أعضاء مجلس الإدارة فالقيد حددت المادة ١١٨ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعمول به حالياً أنه يجب ألا تزيد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على ١٠% من صافي الأرباح بعد خصم الاستهلاكات والإحتياطات وتوزيع ربح لا يقل عن ٥% من رأس المال على المساهمين، لذلك فضل الباحث اختبار هذه الجزئية من خلال اختبار تأثير نسبة ملكية الإدارة لأسهم الشركة على المتغير التابع والتي لها نفس التأثير.

الأقصى، وفي الفترات اللاحقة لتجميع الأعمال ونظراً لأن الشهرة لا تستنفد ولكن تختبر دورياً للاضمحلال، يقوم المديرون بتجنب الاعتراف الوقتي باضمحلال الشهرة، ومع تسجيل شهرة أكبر، وتجنب الاعتراف باضمحلال الشهرة بعد التجميع، سيؤدي بالتبعية إلى مكافآت أكبر للمديرين التنفيذيين. وفي نفس السياق وجد (Darrough et al., 2014) أن هناك انخفاض جوهري في المكافآت النقدية المدفوعة للمديرين التنفيذيين في الشركات التي قامت بالاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة، وأن هذا السبب قد يثني المديرين التنفيذيين من مواصلة إجراء استثمارات تتضمن درجة عالية من المخاطر.

كما توصل (Cheng and Warfield, 2005) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الحوافز في شكل أسهم ملكية وبين إدارة الأرباح، حيث يسعى المديرون من خلال إدارة الأرباح إلى التأثير على أسعار الأسهم في الأجل القصير لتحقيق مكاسبهم الخاصة، وهذا ما أكدته (Guler, 2006) الذي قدم دليلاً على أن التخفيض في قيمة الشهرة يرتبط سلبياً معنوياً مع حوافز المديرين التي تتعلق بمكافآتهم سواء تلك المرتبطة بالأرباح المحاسبية، أو بخيارات الأسهم، إن تملك المديرين لبعض أسهم الشركة قد يدفعهم إلى زيادة أسعار الأسهم. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الأول كالتالي:

الفرض الأول/أ: ترتبط قيمة خسارة اضمحلال الشهرة سلبياً مع نسبة تملك المديرين لأسهم الشركة.

٢/١/٢ - عقود الدين

تنشأ عقود الدين حافزاً لإدارة الأرباح، فعادة ما تتضمن عقود الدين بعض التعهدات التي يجب أن يلتزم بها المقترض خلال فترة التعاقد، وإذا تم مخالفة هذه التعهدات تتحمل الشركة تكلفة عالية تتمثل في الجزاءات من التعرض للمساءلة القضائية، ووفقاً لتوقعات نظرية الوكالة، بأن المديرين من المرجح أكثر أن يقوموا باختيار السياسات المحاسبية التي تزيد من رقم الربح المفصح عنه للسنة الحالية بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للدين المعتمدة على الأرقام المحاسبية، ولقد قامت العديد من الدراسات بدراسة واختبار ذلك التوقع في ضوء المعايير ذات الصلة باضمحلال قيمة الشهرة، فقد اختبر (Ramanna and Watts, 2012) أثر عقود الدين للشركات على القرارات المتعلقة بالاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة، وما إذا كان زيادة الاختيارات المتاحة للمديرين في اتخاذ قرار بشأن اضمحلال الشهرة ينتج عنه إدارة أرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن حوافز عقود الدين ترتبط مع عدم الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، وفي نفس السياق (Beatty and Weber, 2006) وجد أن المديرين في الشركات ذات معدلات الدين العالية تجنبوا تكلفة مخالفة شروط عقود الدين عن طريق تأخير الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، إن عقود الدين تعد عاملاً هاماً في تحديد مقدار خسارة اضمحلال الشهرة (Zang, 2008).

وخلافاً لما توصلت إليه مجموعة الدراسات السابق الإشارة إليها فلقد وجد (Stumpel, 2012) ارتباطاً إيجابياً معنوياً بين معدل الدين للملكية لشركات العينة وحجم خسارة اضمحلال الشهرة، وكانت هذه النتيجة على عكس توقعات الدراسة بأن الشركات ذات نسبة المديونية المرتفعة من المرجح أكثر أن تؤخر الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، وفسرت الدراسة هذه النتيجة باحتمال طلب التحفظ في التقرير من دائني الشركة. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الأول كالتالي:

الفرض الأول/ب : ترتبط قيمة خسارة اضمحلال الشهرة سلبياً مع نسبة المديونية إلى إجمالي الأصول للشركة.

٣/١/٢/٦ - تقلب الأرباح.

المتخصصون في الاندماج لديهم مخاوف حول الآثار المترتبة على معيار "تجميع الأعمال"، بصفة خاصة، الخوف من أن تخلق محاسبة تجميع الأعمال تقلب الأرباح الذي يؤثر على طريقة تشكيل المستثمرين لآرائهم حول قيمة الشركة (Dorata&Zaldivar,2009)، فلقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية للتأثير المحتمل لمعيار "تجميع الأعمال على تقلب الأرباح في الناتج استبعاد طريقة استنفاد الشهرة واستبدالها باضمحلال قيم الشهرة مما جعل المبالغ المدرجة للشهرة في قائمة المركز المالي وخسائر اضمحلال الشهرة المعترف بها في قائمة الدخل قد تؤدي إلى مزيد من التقلبات في الدخل نظراً لأن الخسائر الناتجة من اضمحلال القيمة من المحتمل أن تحدث بشكل غير منظم وبكميات متفاوتة⁹ (SFAS 142). ولقد وجد (Jahmani et al., 2010) أن ٣١,١٪ من شركات عينة الدراسة اعترفت بانخفاض في قيمة الشهرة مما يشير إلى أن معظم شركات العينة تجنبت الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة كمحاولة لتجنب تفاقم الخسائر وإدارة تقلب الأرباح. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الأول كالتالي:

الفرض الأول/ج : الشركات التي لديها تقلب في الأرباح من المحتمل أكثر أن تتجنب الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة.

٤/١/٢/٦ - دوران المدير التنفيذي

إن المديرين التنفيذيين مع فترات بقاء أطول من المرجح أكثر أن يشاركوا في عمليات تجميع أعمال التي يتولد عنها شهرة، ولتجنب تكاليف السمعة فإن هؤلاء المديرين من المرجح أقل أن يتخذوا قراراً باضمحلال الشهرة ، وان الشركات التي لديها مدير تنفيذي حديث قد قامت بالاعتراف بخسائر

⁹ This Statement changes the unit of account for goodwill and takes a very different approach to how goodwill and other intangible assets are accounted for subsequent to their initial recognition. Because goodwill and some intangible assets will no longer be amortized, the reported amounts of goodwill and intangible assets (as well as total assets) will not decrease at the same time and in the same manner as under previous standards. There may be more volatility in reported income than under previous standards because impairment losses are likely to occur irregularly and in varying amounts.

اضمحلال الشهرة أكبر نسبياً من الشركات (Ramanna and Watts, 2012; Stumpel, 2012; Zang, 2008; Beatty and Weber, 2006) ، وفي نفس السياق توصل (Saastamoinen and Pajunen;2012; Hamberg et al., 2011) إلى أن المدير التنفيذي الحديث يقوم بتخفيض الشهرة لإحداث الضرر على الأرباح في بداية دورته مما يحسن الأرباح المستقبلية ومن ثم المكافآت. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الأول كالتالي:

الفرض الأول/د: ترتبط قيمة خسارة اضمحلال الشهرة سلبياً مع فترة بقاء المدير التنفيذي.

٢/٢/٦ - أثر حوكمة الشركات على الحد من تأثير الحوافز الإدارية على التقرير عن خسارة اضمحلال قيمة الشهرة.

إن لحوكمة الشركات دوراً هاماً في عملية الإشراف والرقابة من خلال الأدوار التي يقوم بها كل من مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة ، والمستثمر المؤسسي، فلقد اختبرت العديد من الدراسات (Al-Abbas, 2009; Benkraiem, 2009; Duh et al., 2009; Hazarika et al., 2009; Kim and Yoon 2008; Laux and Laux, 2009; Sarkar et al.,2008; Chen et al., 2007; Xie et al., 2003) أثر حجم وتشكيل مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وهيكل الملكية، والمستثمر المؤسسي، على إدارة الأرباح وجودة التقرير المالي، ويتوقع الباحث أن آليات الحوكمة القوية يمكن أن تحد من السلوك الانتهازي للمديرين فيما يتعلق بالاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة وأن يصل بالمعايير ذات الصلة باضمحلال الشهرة إلى الهدف المرجو منها في أن تعكس المعلومات الخاصة للمديرين عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للشركة بدلاً من تصرفاتهم الانتهازية.

الفرض الثاني: ترتبط قيمة خسارة اضمحلال الشهرة إيجابياً مع آليات الحوكمة القوية.

١/٢/٢/٦ - مراقبة مجلس الإدارة لسلوك التقرير

يتدخل الاختيار الإداري في الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة، هناك احتمال لتدخل حوافز المديرين انتهازياً، هذا السلوك يمكن أن يقيد بإشراف ورقابة مجلس الإدارة (Guler,2006) . ويلعب تشكيل مجلس الإدارة دوراً هاماً في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، ويعتبر تشكيل مجلس الإدارة - من حيث حجم المجلس، استقلالية أعضائه، خبراتهم، ونشاط المجلس، الانفصال بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب- من أهم العوامل التي تعزز دوره للقيام بمهامه الإشرافية والرقابية والتي لها دور بالغ في الحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح. وقد ركزت الدراسات السابقة على كل من حجم المجلس، استقلالية المجلس، خبرة أعضائه، ونشاط المجلس كأهم العوامل المحددة لأثر تشكيل المجلس على إدارة الأرباح.

إن الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة لم تقدم دليلاً واضحاً حول العلاقة بين حجم المجلس وبين فاعليته في الرقابة، حيث أشارت نتائج دراسة (Yu, Frank, 2006) إلى أن مجلس الإدارة

الأصغر حجماً أكثر فاعلية، حيث أن صغر مجلس الإدارة يمكن من الاتصال الفعال بين المجلس والإدارة ويساهم في الرقابة الفعالة على الإدارة، بينما رأت دراسة (Cornett et al., 2006) عدم وجود تأثير لحجم المجلس على الرقابة على الإدارة، أما دراسة (Al-Abbas, M. A. 2009) فقد بينت أن مجلس الإدارة كبير الحجم يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على الرقابة بشكل أفضل، ويؤيد الباحث الدراسات التي توصلت إلى أن مجلس الإدارة كبير الحجم يكون أكثر قدرة على الرقابة ومن ثم في وجود مجلس إدارة أكبر حجماً ينخفض الميل إلى إدارة الأرباح باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة.

ولقد اتفقت العديد من الدراسات (Lo et al., 2010; Benkraiem, 2009; Hazarika et al., 2009; Sarkar et al., 2008; Chen et al., 2007; Xie et al., 2003) على أن استقلالية المجلس من خلال وجود أعضاء خارجيين مستقلين لها أثر فعال للحد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح. كذلك فإن تنوع خبرات المجلس المالية والصناعية تحد أيضاً من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح. وقد أشارت بعض الدراسات (Kim and Yoon 2008; Guler, 2006) إلى أهمية الفصل في المهام بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لتحقيق الرقابة والفاعلية للمجلس. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثاني كالتالي:

الفرض الثاني/أ: ترتبط قيمة خسارة اضمحلال الشهرة إيجابياً مع قوة مجلس الإدارة.

٢/٢/٢/٦ - أثر خصائص الملكية على مراقبة سلوك الإدارة

تعد خصائص الملكية أحد آليات الرقابة على الشركات متضمنة الرقابة على ومتابعة سلوك الإدارة فيما يتعلق بإدارة الأرباح، لذلك يختبر الباحث أي شكل من خصائص الملكية - تركيز أم تشتت الملكية، وجود أو عدم وجود مستثمر مؤسسي - يلعب دوراً مع آليات الحوكمة الأخرى في منع أو تقييد إدارة الأرباح باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة في بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال اشتقاق فرضيين فرعيين على النحو التالي:

أ- تركيز الملكية

اختلفت نتائج الدراسات فيما يتعلق بأثر تركيز أو تشتت الملكية على إدارة الأرباح، فلقد توصل (Siregar and Utama, 2008) أن مشاكل الوكالة في الشركات المسيطر عليها عائلياً ليست خطيرة بالقدر الموجود في الشركات العامة (Publicly - controlled firms) أو الشركات بدون رقابة حملة الأسهم، وذلك يرجع إلى أن التعارض في المصالح بين الأصيل والوكيل أقل ومن ثم مشاكل الوكالة أقل، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات ذات النسبة الأكبر من تركيز الملكية يكون من الأكثر احتمالاً أن تتبنى إدارة الأرباح الكفاءة (المعلوماتية) efficient earnings management، بصورة أكثر كفاءة من الشركات ذات الملكية المشتتة، على الرغم من ذلك قد وجد (Benkraiem,

(Ramzi 2009) عدم وجود دليل إحصائي معنوي في فرنسا على علاقة تشتت أو تركيز الملكية واستخدام الاستحقاقات الاختيارية لإدارة الأرباح، إلا أنه أيدت بعض الدراسات العلاقة الإيجابية بين تركيز الملكية واستخدام الإدارة للأحكام الشخصية - التي كفلتها لهم المعايير معظم ما يتعلق بالتقرير المالي ومن ضمنها قياس والاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة - في إدارة الأرباح ، بينما توصل (Kim and Yoon 2008) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تركيز الملكية في السوق الكورية وبين إدارة الأرباح حيث يؤدي تركيز الملكية إلي تعارض المصالح بين الملاك المسيطرين ذوي القدرة على الرقابة والسيطرة على الإدارة وبين الملاك ذوي الأقلية، الأمر الذي يؤدي إلى حمل الملاك المسيطرين للضغط علي الإدارة لإدارة الأرباح لتحقيق مصالحهم الخاصة. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثاني كالتالي:

الفرض الثاني/ب: يوجد ارتباط بين قيمة خسارة اضمحلال الشهرة وتركيز الملكية .

ب- الملكية المؤسسية

أيدت العديد من الدراسات الدور الإيجابي للمستثمر المؤسسي في الحد من إدارة الأرباح (Al-Abbasi, 2009; Cornett et al., 2006; Yu, 2006) حيث يملك المستثمر المؤسسي القدرة على الوصول والاستخدام الأفضل للمعلومات المحاسبية وتحليلها، بما يدعم من القدرة على الرقابة والتأثير على السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة، خاصة عندما يتم تمثيل المستثمر المؤسسي في مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الثاني كالتالي:

الفرض الثاني/ج: ترتبط قيمة خسارة اضمحلال الشهرة إيجابياً مع وجود المستثمر المؤسسي.

٥/٦ - الدراسة التطبيقية

بعد اشتقاق فروض البحث من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة التي تتعلق بأثر الحوافز الإدارية على الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة وتأثير حوكمة الشركات على مراقبة سلوك التقرير والتخفيف من أثر تلك الحوافز، يستهدف هذا الجزء من البحث عرض منهجية الدراسة التطبيقية، متضمناً مجتمع وعينة الدراسة، والتصميم البحثي متضمناً توصيف وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وطريقة تجميع البيانات، ومناقشة النتائج الإحصائية، ومن ثم نتائج اختبار فروض البحث، وأخيراً النتائج والتوصيات وأهم مجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

١/٥/٦ - مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية أما بشأن عينة الدراسة فيعرض الجدول رقم (١) الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة، التي تتكون من ١٣ شركة من أنشط ٥٠ شركة في بورصتي القاهرة والإسكندرية سنة ٢٠٠٧، التي توافرت فيها مجموعة من الشروط وهي:

أ- وجود شهرة موجبة في قوائمها المالية بداية ٢٠٠٧ وهي السنة اللاحقة لإصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩)

ب- أن تنتمي إلى أى قطاع بخلاف قطاع البنوك.

ثم يتم تتبع القوائم المالية لهذه الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ولتصبح عينة الدراسة ٣٩ مشاهدة خلال فترة الدراسة.

٢/٥/٦ - التصميم البحثي

بالاتساق مع (Ramanna and Watts, 2012; AbuGhazaleh et al., 2011; Guler, 2006) تكون خسارة التدهور دالة في كل من العوامل الاقتصادية المحددة لأداء الشركة، وحوافز التقرير لدى المديرين، والقيود المفروضة من آليات حوكمة الشركة الفعالة. ولأن الدراسة الحالية تركز على العلاقة بين الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة والحوافز الإدارية للمديرين متمثلة في خطط المكافآت، وعقود الدين المعتمدة على النتائج المحاسبية، وأثر تقلب الدخل، وكذلك دوران المدير التنفيذي، وأثر آليات حوكمة الشركات الفعالة، متضمنة قدرة كل من مجلس الإدارة وخصائص الملكية على مراقبة سلوك الإدارة، ومن ثم الحد من أثر الحوافز الإدارية على إدارة الأرباح باستخدام خسائر اضمحلال الشهرة، لذلك تضمن النموذج الذي استخدمه الباحث، وبالاتساق مع الدراسات السابقة الإشارة إليها، ثلاثة أنواع من العوامل المؤثرة على الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة كمتغيرات مستقلة، النوع الأول من العوامل هو العوامل الاقتصادية التي تستخدم كمتغيرات رقابة، أما الثاني فهي الحوافز الإدارية لإدارة الأرباح باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة، وأخيراً، آليات حوكمة الشركات. لذلك ولاختبار محددات نسبة خسائر اضمحلال الشهرة المعترف بها إلى إجمالي أصول الشركة استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression وذلك استناداً لدراسة (Stumpel, 2012). وبالتالي استخدم النموذج التالي لإجراء التحليل:

$$\begin{aligned}
 GIL_{it} = & \alpha + \beta_1 ROA_{it} + \beta_2 M/B_{it} + \beta_3 Size_{it} + \beta_4 NSales_{it} + \beta_5 Bownership_{it} \\
 & + \beta_6 Debt_{it-1} + \beta_7 vincome_{it} + \beta_8 \Delta CEO_{it} + \beta_9 Bindep_{it} + \\
 & + \beta_{10} Sepchair_{it} + \beta_{11} BSIZE_{it} + \beta_{12} Concentrated\ Ownership_{it} + \\
 & + \beta_{13} Institutional\ Holdings\ \%_{it} + \square
 \end{aligned}$$

حيث أن:

أولاً: المتغير التابع:

GIL _{it}	:	قيمة خسارة اضمحلال الشهرة مرجحة بإجمالي الأصول.
-------------------	---	---

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

أ- العوامل الاقتصادية:

ROA _{it}	:	معدل العائد على الأصول للشركة i نهاية السنة t مقاساً بنسبة صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول (للرقابة على الربحية).
B/M _{it}	:	نسبة القيمة الدفترية إلى القيم السوقية لحقوق ملكية ¹⁰ الشركة i في نهاية السنة المالية t.
Size _{it}	:	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة i في نهاية السنة المالية t (للرقابة على الحجم).
NSales _{it}	:	اللوغاريتم الطبيعي لصافي المبيعات (للقابة على معدل النمو في المبيعات).

ب- الحوافز الإدارية:

Bownership _{it}	:	نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة إلى إجمالي أسهم الشركة
Debt _{it-1}	:	نسبة المديونية، إجمالي الالتزامات في نهاية السنة t-1 إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة t-1.
vincome _{it}	:	الانحراف المعياري للدخل قبل الفائدة والضريبة في السنة t إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة t-1.
ΔCEO _{it}	:	فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه من الفترة t-2 وحتى سنة المشاهدة.

ج- آليات حوكمة الشركات:

Bindep _{it}	:	استقلال مجلس الإدارة، مقاساً بعدد المديرين غير التنفيذيين من خارج الشركة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
Sepchair _{it}	:	انفصال منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وهذا المتغير = ١ إذا كان هناك فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، و= صفر بخلاف ذلك.
BSIZE	:	حجم مجلس الإدارة، مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة.
Concentrated Ownership% _{it}	:	نسبة الملكية لمستثمر رئيسي.
Institutional Holdings % _{it}	:	الملكية المؤسسية مقاسة بنسبة الأسهم العادية المملوكة للمؤسسات إلى إجمالي الأسهم العادية.

¹⁰ تقاس القيم السوقية لحقوق الملكية بسعر الإقفال بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية (Xu et al.,2011)

وبشأن بيانات متغير خسائر اضمحلال الشهرة، ومتغيرات العوامل الاقتصادية، والحوافز الإدارية، وحوكمة الشركات فتم تجميعها من كتاب الإفصاح السنوى للبورصة الذى يتضمن أهم المؤشرات المالية، والقوائم المالية، وبيانات عن الحوكمة، لأنشط ٥٠ شركة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية، إضافة إلى الحصول على بعض البيانات غير المتوفرة فى كتاب الإفصاح السنوى للبورصة، خاصة البيانات المتعلقة بهيكل الملكية من شركة مصر لنشر المعلومات، كما قام الباحث بحساب بعض البيانات يدوياً.

٦/٦ نتائج اختبار فروض البحث

بعد أن قام الباحث باشتقاق فروض البحث وتحديد نموذج الانحدار الذى يصلح لاختبار تلك الفروض وتحديد متغيرات البحث وتوصيفها، استخدم الباحث مجموعة من الأدوات الإحصائية لاختبار فروض البحث وذلك على النحو التالى:

١/٦/٦ الإحصاء الوصفى :

بداية قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفى لعينة الدراسة ، وبسبب أن هدف البحث هو تحديد المحددات المفسرة للاعتراف بتدهور الشهرة أو لعدم الاعتراف بها، قام الباحث بتقسيم العينة الفرعية للبحث إلى عينتين فرعيتين الأولى تأخذ الكود (٢)، وهى تمثل المشاهدات التى لم تعترف بخسارة اضمحلال الشهرة، والثانية أخذت الكود (٣)، وهى تمثل مجموعة المشاهدات التى اعترفت بخسارة اضمحلال الشهرة، وذلك لتحديد الاختلاف فى الوسط الحسابى لمتغيرات الدراسة للمشاهدات التى اعترفت وتلك التى لم تعترف بخسارة اضمحلال الشهرة ، وذلك لتفادى الأثر الإحصائى الذى يمكن أن ينتج عن تطبيق نموذج الانحدار الخطى المتعدد الناتج من الاختلاف فى الوسط الحسابى لمتغيرات الحوافز الإدارية. الجدول (١/جزء أول) يعرض نتائج اختبار t لعينتين مستقلتين Independent Samples t Test لمقارنة الوسط الحسابى للعينتين الفرعيتين وتحديد مدى وجود اختلافات بين الوسط الحسابى لمتغيرات الدراسة المتقابلة فى العينتين الفرعيتين. ، وذلك للمتغيرات ذات القياس الكمية المستمر، بينما المتغيرات ذات القياس التثائى، أو الترتيبى، فقد استخدم الباحث اختبار χ^2 للاختلاف بين نسبتي Chi-Square tests of differences in proportions الذى تم عرض نتائجه فى الجدول رقم (١/جزء ثان).

الجدول (١/جزء أول) نتائج اختبار t لعينتين مستقلتين عند درجة ثقة Confidence level ٩٥%:

Group Statistics

codse	N	Mean	Std. Deviation	t	p value
Gil	2.00	.00000	.000000	-2.622	.047
	3.00	.00710	.006632		
ROA	2.00	8.75636703295433	4.876792894441080	.342	.734
	3.00	8.02085888243247	4.631821453712060		

BM	2.00	33	.840309	.6018866	-.672-	.529
	3.00	6	1.168333	1.1680311		
Size	2.00	33	6.47138027494190	.712984432881637	-.175-	.862
	3.00	6	6.52651552370774	.692262199109716		
NSales	2.00	33	6.0367	.89306	.178	.860
	3.00	6	5.9667	.85687		
Bownership	2.00	33	23.872424	24.5300008	.751	.457
	3.00	6	15.923333	18.9513173		
Debt	2.00	33	42.8539	19.32291	-1.422-	.163
	3.00	6	55.4250	23.39653		
vincome	2.00	33	.04282348887692	.022134241229551	.771	.446
	3.00	6	.03015109023946	.016082150172487		
Bindep	2.00	33	.655	.1439	.911	.547
	3.00	6	.790	.2402		
BSIZE	2.00	33	.95	.114	1.535	.133
	3.00	6	.87	.132		
Concentrated ownership	2.00	33	23.75	15.626	-.794-	.432
	3.00	6	29.84	25.416		
nstitutionalHolding	2.00	33	34.309697	29.5628937	.770	.446
	3.00	6	24.346667	26.4836657		

الجدول (١/ جزء ثان) نتائج اختبار كاي^٢ للاختلاف بين نسبتي عند درجة ثقة Confidence level ٩٥%:

CODES	proportion (%)	Chi-square test of difference (write-offs versus non-write-offs)
ΔCEO	2.00	.347
	3.00	
	84.6%	
	15.4%	
Sepchair	2.00	.493
	3.00	
	84.6%	
	15.4%	

يتضح من الجدول رقم (١) أنه لا توجد اختلافات معنوية في الوسط الحسابي بين متغيرات الدراسة في العينة الفرعية الأولى، والمتغيرات المقابلة لها في العينة الفرعية الثانية. وبالرغم من عدم ظهور اختلافات معنوية، إلا أن التحليل أظهر أن الشركات التي اعترفت باضمحلال في قيمة الشهرة أظهرت أداءً مالياً سيئاً مقارنةً بالشركات التي لم تقم بالاعتراف باضمحلال في قيمة الشهرة، حيث ظهر الوسط الحسابي لكل من ROA، NSales أقل في العينة الفرعية التي اعترفت باضمحلال في قيمة الشهرة منه في العينة الفرعية الأخرى، كما ظهر B/M أعلى في العينة الفرعية التي قامت بالاعتراف باضمحلال في قيمة الشهرة منه في العينة الفرعية الأخرى. ويشير ذلك إلى أن الشركات ذات الأداء المالي الجيد تتجنب الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، أو تأجيل ذلك الاعتراف.

أما فيما يتعلق بمتغيرات الحوافز الإدارية لإدارة الأرباح فلقد أظهر التحليل الإحصائي عدم وجود اختلافات معنوية للمتغيرات المتقابلة - vincome، Bownership، Debt، ΔCEO - للعينتين

الفرعيتين. وبالرجوع للمتوسطات وجد الباحث أن ملكية الإدارة العليا لأسهم الشركة، وتقلب الدخل أكبر في العينة الفرعية للشركات التي لم تعترف بخسارة اضمحلال الشهرة منه في العينة الفرعية الأخرى، وذلك يتسق مع توقع الباحث. كما وجد الباحث أن معدل المديونية، وفترة بقاء المدير التنفيذي، أكبر في العينة الفرعية للشركات التي قامت بالاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة منه في العينة الفرعية الأخرى، وذلك لا يتسق مع توقع الباحث، ويؤجل الباحث تفسير لتلك النتيجة - إن ظهرت نتائج الانحدار المتعدد - عند تفسير النتائج الإحصائية للانحدار الخطي المتعدد.

أما فيما يتعلق بمتغيرات الحوكمة فقد أظهر التحليل الإحصائي عدم وجود اختلاف معنوي بين الوسط الحسابي للعينتين الفرعيتين لكل من $ConcentratedOwnership$ ، $BSIZE$ ، $Bindep$ ، $InstitutionalHolding$. وبالرجوع للوسط الحسابي لهذه المتغيرات للعينتين الفرعيتين وجد الباحث أن الوسط الحسابي لمتغيري $Bindep$ ، $ConcentratedOwnership$ للملاحظات التي اعترفت بخسارة اضمحلال الشهرة أعلى من العينة الأخرى التي لم تعترف بتلك الخسارة، مما يشير إلى استقلال أعلى، وتركيز أعلى للملكية لشركات هذه العينة الفرعية. كما وجد أن الوسط الحسابي لمتغيري $BSIZE$ ، $InstitutionalHolding$ للملاحظات التي اعترفت بخسارة اضمحلال الشهرة أقل من العينة الأخرى التي لم تعترف بتلك الخسارة، مما قد يشير مبدئياً إلى التأثير الإيجابي لقوة آليات حوكمة الشركات متمثلة في استقلال المجلس وحجم المجلس الأقل، وتركيز الملكية، على تخفيض التأثير السلبي للحوافز الإدارية لإدارة الأرباح بما يتسق مع توقعات الباحث ويدعم مبدئياً من قبول الفرض (أ/٢)، (ب/٢). كما أن تلك النتائج تشير مبدئياً إلى أن الملكية المؤسسية المرتفعة وهي تمثل جانباً حوكمياً قد تؤدي إلى الضغط على الإدارة لإدارة الأرباح باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة لتحقيق مصالحها في الفترة القصيرة، مما يدعم مبدئياً رفض الفرض (ج/٢). كما أظهرت نتائج اختبار $Chi-Square$ tests of differences in proportions عدم وجود اختلاف بين الوسط الحسابي للعينتين الفرعيتين للمتغير $Sepchair$.

وتظهر النتائج السابقة، بصفة عامة، أنه لا توجد اختلافات معنوية في الوسط الحسابي للمتغيرات المتقابلة في العينتين الفرعيتين، مما زاد من دافعية الباحث في البحث عن ماهي محددات الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، وما الذي جعل مجموعة من الملاحظات والتي تمثل ١٥,٤% من إجمالي العينة تعترف بخسارة اضمحلال الشهرة، بينما ٨٤,٦% من الملاحظات لم من الملاحظات لم تتخذ مثل ذلك القرار. وهذا ما يجعل الباحث يستكمل اختباره الإحصائية للتوصل إلى نتائج إحصائية، تدعم من قبول أو رفض فروض البحث.

ويعرض الجدول (٢) ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة، لتحديد العلاقة بين تلك المتغيرات كما تظهر على النحو التالي:

جدول (٢) ارتباط بيرسون $Pearson Correlations$:

Variable	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
1 Gil	1													
2 ROA	-.163	1												
3 BM	.486**	-.470**	1											
4 Size	.027	.118	-.119	1										
5 NSales	-.070	.387*	-.269	.649**	1									
6 Bownership	-.141	.265	.275	.700**	.700**	1								
7 Debt	-.030	.143	-.400*	.270	.347*	.320*	1							
8 vincome	-.243	-.065	-.128	-.075	-.380*	-.109	-.408**	1						
9 CEO	.190	.011	.198	.177	.071	.119	.007	.249	1					
10 Bindep	.425*	.029	-.212	.152	.297	-.473**	-.284	-.009	-.231	1				
11 Sepchair	-.186	.099	-.389*	.210	.149	.019	.200	-.013	-.070	.212	1			
12 BSIZE	-.449	-.081	-.106	.195	-.054	.050	-.088	.081	-.078	.325*	.118	1		
13 Concentrated Ownership	.450**	-.238	.434**	-.359*	-.273	-.312	-.266	-.076	-.423**	-.213	-.114	-.393*	1	
14 Institutional Holding	-.188	-.174	-.030	-.457**	-.495**	-.655**	-.194	-.103	-.470**	.524**	.323*	.011	.448**	1
	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويوضح الجدول (٢) ارتباطاً سالباً غير معنوي لمتغيري ROA، NSales، وهو ما يتسق مع توقع الباحث أن الشركات التي اعترفت بخسارة اضمحلال لقيمة الشهرة من المتوقع أن يكون أدائها المالي سيئاً (مقاساً بمعدل العائد على الأصول، ونمو المبيعات) كما أظهر ارتباط بيرسون ارتباطاً موجباً معنويًا لمتغير B/M، بما يتسق مع توقع الباحث بأنه كلما زادت القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لسهم الشركة يكون من المرجح أكثر أن تقوم بالاعتراف باضمحلال شهرة. كما أوضح ارتباط بيرسون ارتباطاً سالباً لكل من Bownership، Debt، vincome مما يشير إلى أن ملكية المديرين لأسهم الشركة، وتعاقبات الديون المرتفعة للشركة، وتقلب الدخل تعد دافعاً قوياً لإدارة الأرباح باستخدام اضمحلال قيمة الشهرة، فكلما زادت ملكية الإدارة العليا لأسهم الشركة، وكلما زاد معدل مديونية الشركة، وتقلب الدخل كلما كان هناك اتجاه لعدم الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة. إلا أن ΔCEO أظهر ارتباطاً موجباً غير معنوي وذلك خلافاً لتوقع الباحث. كما أوضح ارتباط بيرسون ارتباطاً موجباً معنوياً لمتغيري الحوكمة Bindep، Concentrated Ownership، وارتباطاً سالباً غير معنوي لمتغير

الحوكمة BSIZE ، مما يدعم مبدئياً أيضاً من فرض البحث الأساسي وهو قدرة آليات حوكمة الشركات القوية على الحد من التأثير السلبي للحوافز الإدارية الانتهازية لإدارة الأرباح باستخدام اضمحلال الشهرة. كما وجد الباحث ارتباطاً سالباً غير معنوي لمتغير الحوكمة InstitutionalHolding .

٢/٦/٦ نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد multiple linear regression model :

لاختبار فروض الدراسة استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد اتساقاً مع دراسة (Stumpel,2012)، إن فروض الدراسة تركز حول أثر كل من الحوافز الإدارية، وحوكمة الشركات على الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، مع وجود متغيرات رقابية تمثل الجوانب الاقتصادية التي يمكن أن تكون من العناصر المحددة لوجود خسارة اضمحلال الشهرة، لذلك قام الباحث باختبار محددات الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة - العوامل الاقتصادية، الحوافز الإدارية، آليات حوكمة الشركات - بنموذج انحدار متعدد لتحديد القدرة التفسيرية المعدلة $Adjusted R^2$ ومناقشة نتائج النموذج الذي يتم عرض نتائجه في الجدول رقم (٣) على النحو التالي:

الجدول (٣) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد multiple linear regression model

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.867 ^a	.752	.624	.002171

Predictors: (Constant), ConcentratedOwnership, vincome, Sepchair, ROA, Bindep, Size, BSIZE, CEO, Debt, BM, InstitutionalHolding, Bownership, NSales

a.

multiple linear regression model:

Model	Prediction	B	t	Sig.
1 (Constant)	?	-.014	-1.679	.106
ROA	—	-8.138	-.776	.445
BM	+	6.897	.080	.937
Size	?	.002	1.634	.115
NSales	—	.001	1.113	.276
Bownership	—	-.001	-3.519	.002
Debt	—	4.344	1.617	.118
vincome	—	-.065	-2.375	.026
CEO	—	.001	.614	.545
Sepchair	+	.000	-.154	.879
BSIZE	?	-.005	-1.309	.200
InstitutionalHolding	+	-6.760	-2.632	.014
Bindep	+	.002	.427	.047
ConcentratedOwnership	?	.001	3.151	.004

a. Dependent Variable: Gil

أظهر الجدول (٣) أن متغيرات النموذج تفسر ٦٢,٤% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - خسارة اضمحلال الشهرة- حيث $R^2(Adj) = 62.4\%$. كما أظهر التحليل الإحصائي أنه بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية توجد علاقة سلبية بين متغير ROA والاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، وأن هناك علاقة إيجابية بين المتغير B/M ومتغير الدراسة التابع، مما يشير إلى أن الشركات ذات الأداء المالي السيئ من المرجح أكثر أن تعترف بخسارة اضمحلال الشهرة.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنه فيما يتعلق بمتغيرات الحوافز الإدارية فإن متغير Bownership سالب ومعنوي في علاقته بمتغير خسارة اضمحلال قيمة الشهرة ، حيث $(t=-3.519, p=0.002)$ مما يشير إلى أن الملكية المرتفعة للإدارة في أسهم الشركة تجعل من المرجح أقل أن يقوم المديرين بالاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة حفاظاً على أرباح مرتفعة، وتجنباً للتأثير السلبي على سعر السهم نتيجة الإعلان عن فشل الإدارة في عملية تجميع الأعمال التي قامت بها الأمر الذي يصب في النهاية على الاحتفاظ بسعر سهم مرتفع في الفترة القصيرة ، الأمر الذي يؤيد قبول الفرض (أ/١) حيث اتجه المديرين نحو استخدام أحكامهم الشخصية انتهازياً لإدارة الأرباح باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة وذلك للحفاظ على سعر سهم الشركة مرتفعاً نظراً لامتلاكهم جزء من أسهم الشركة.

كما أظهر التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وعلى عكس توقع الباحث، أن هناك علاقة إيجابية غير معنوية لمتغير معدل المديونية، حيث $(t=1.617, p=0.118)$. وأرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن الشركات ذات معدل المديونية المرتفع من المحتمل أن يكون عليها رقابة قوية من دائئها، مما يجعل من الصعب على المديرين التلاعب في الأرقام المحاسبية، لأن الدين يدفع المديرين لتقديم إشارات للمقرضين بالمعلومات التي تساهم في تحقيق الشفافية. ويتفق الباحث في هذا مع (Kim and Yoon, 2008) بأن الرفع المالي يمكن توظيفه بمثابة مع آليات الحوكمة الأخرى للرقابة على الشركات. وبصفة عامة، فهذه النتيجة الإحصائية تدعم رفض الفرض (ب/١) . كما وجد الباحث أن هناك علاقة سلبية معنوية للمتغير vincome، حيث $(t=-0.065, p=0.026)$ مما يمكن الباحث من قبول الفرض (ج/١) بأن الشركات التي لديها تقلب في الأرباح من المحتمل أكبر أن تتجنب الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة ويكون لديها اتجاه لإدارة أرباحها باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة. كما أظهر التحليل أن حادثة المدير التنفيذي ΔCEO إيجابي غير معنوي حيث $(t=0.614, p=0.545)$ ، وذلك خلافاً لتوقع الباحث بأنه كلما زاد بقاء المدير التنفيذي في منصبه كلما كان هناك اتجاه لعدم الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، وأن المدير التنفيذي الحديث في منصبه من المرجح أكثر أن يقوم بالاعتراف بتلك الخسارة لزيادة الأرباح في الفترات القادمة. ويفسر الباحث هذه النتيجة بأحد تفسيرين، الأول : وهو عدم وجود اختلاف عدد سنوات بقاء المدير التنفيذي للعينتين الفرعيتين، فوضع الممارسة المحاسبية في مصر يشير إلى الانخفاض فيما يتعلق بالاستغناء عن المدير التنفيذي وطول فترة بقائه في

منصبه، ومن ثم مع عدد سنوات أكثر من البقاء والتأخر في توقيت الاعتراف باضمحلال الشهرة، يكون عليه، بعد عدد سنوات من الاستحواذ، أن يعترف بذلك التدهور. والتفسير الثانى لذلك الارتباط الموجب هو أن المدير التنفيذي الحديث المنصب في واقع الممارسة المحاسبية في مصر يخاف أن يعترف بخسارة تدهور شهرة في السنة التي تسلم فيها منصبه حيث يمكن أن يعزى المساهمون تلك الخسارة التي لم يعترف بها سابقا في وجود المدير السابق إلى ضعف في خبرة المدير الجديد والفشل في منصبه، ومن ثم يأخذ اتجاه عدم الاعتراف بالاضمحلال في قيمة الشهرة، وتأييد أحد التفسيرين يحتاج إلى دراسة تطبيقية أخرى. إن هذه النتيجة التي توصل إليها الباحث من خلال نموذج الانحدار تؤدي بالباحث إلى رفض الفرض (د/١).

وأما فيما يتعلق بمتغيرات الحوكمة فقد أوضح التحليل بالنسبة لبدائل قياس قوة مجلس الإدارة علاقة إيجابية معنوية للمتغير Bindep حيث ($t=0.427, p=0.047$) ، كما أظهر التحليل علاقة سلبية غير معنوية للمتغير BSIZE حيث ($t=-1.309, p=0.20$) ، وأيضاً وجد الباحث علاقة سلبية غير معنوية للمتغير Sepchair، مما يشير إلى أن المجلس الأكثر استقلالاً من المرجح أكثر أن يمثل رقابة على إدارة الشركة ويقيد من سلوكها الانتهازي باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة، بينما تلك الرقابة لم يحققها مجلس الإدارة الأكبر، أو الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأمر الذي يدعو بالباحث إلى قبول الفرض (أ/٢) جزئياً، ويشير إلى أن الشركات في بيئة الممارسة العملية المصرية لا تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة لأغراض الرقابة، لكن فقط من أجل الانضمام إلى اللوائح والوفاء بمتطلبات القيد في البورصة.

ولقد أظهر التحليل فيما يتعلق بدائل قياس خصائص الملكية ، وجود علاقة إيجابية معنوية للمتغير ConcentratedOwnership ، حيث ($t=3.151, p=0.004$) وذلك يتسق مع (Siregar and Utama, 2008) بأن وجود تركيز في الملكية يحد من التعارض في المصالح بين الأصيل والوكيل ومن ثم مشاكل الوكالة أقل ، ويدعم من قبول الفرض (ب/٢). كما أظهر التحليل علاقة سلبية معنوية للمتغير InstitutionalHolding حيث ($t=-2.632, p=0.014$) ، مما يشير إلى أن الشركات ذات الملكية المؤسسية المرتفعة -التي اتفق الأدب المحاسبى أنها تمثل جانباً رقابياً حوكمياً على الشركات- من المحتمل أكثر أن تتجنب الاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة. وهذا يتسق مع دراسة (Jan, 2010) Guthrie & بأن إدارة الأرباح ليست دائماً نتيجة لضعف آليات الحوكمة ، حيث أنه على الرغم من أن الأدب المحاسبى الذي تناول حوكمة الشركات أكد على دور كبار المساهمين في رقابة الإدارة ، ومن ثم الانخفاض في إدارة الأرباح، إلا أن قوة المساهمين يمكن أيضاً أن تمثل عامل ضغط على سوق رأس المال مما يؤدي إلى التركيز على النتائج قصيرة الأجل ، ومن ثم فإن تعزيز قوة المساهمين للتخفيف من حدة التعارض بين المساهمين والإدارة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراع والتعارض بين المساهمين

الحاليين وأصحاب المصلحة الآخرين، فوجود كبار المساهمين داخل المجلس كأعضاء خارجيين، وكلاء عن المساهمين بغرض الرقابة على الإدارة، سوف يؤدي إلى فتح الباب أمام إنتهازية المساهمين. ومن ثم فإن التحسين في حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة الضغط على الشركات لمقابلة توقعات المساهمين حتى لو تطلب ذلك إدارة الأرباح . وهذا ما تؤكدته الدراسة الحالية، حيث أشارت النتائج إلى أن الشركات ذات الملكية المؤسسية المنخفضة من المرجح أكثر أن تعترف بخسائر اضمحلال الشهرة. وهذه النتيجة على الرغم من أنها تدعم رفض الفرض (٢/ج)، إلا أنها تعد إضافة هامة لهذا البحث في مجال حوكمة الشركات في بيئة الممارسة المصرية.

بدراسة النتائج السابقة معاً، يخلص الباحث إلى أن اضمحلال قيمة الشهرة يتيح فرصة إنتهازية للمديرين لتحسين الأداء الحالي للشركة بصورة مضللة لمستخدمي القوائم المالية، من خلال استخدام أحكامهم الشخصية والاختيارات الإدارية المكفولة لهم من المعايير ذات الصلة باضمحلال قيمة الشهرة لإدارة أرباح الشركة، وذلك بهدف زيادة قيمة سهم الشركة في الأجل القصير للشركات التي يمتلكون جزءاً من أسهمها، أو/و تخفيض التقلب في الدخل للشركات التي تعاني من تقلب مرتفع في الدخل، علاوة على حماية سمعة المديرين الذين قاموا بعملية الاستحواذ في ظهور فشلهم فيما يتعلق باتخاذ ذلك القرار، وما يترتب على ذلك من التعرض لمخاطر قضائية Litigation Risk من قبل المساهمين.

وبالرغم مما سبق، فإن وجود آليات حوكمة قوية، كاستقلال مجلس الإدارة وتركيز الملكية يحد من حرية التصرف للإدارة في استخدام خسارة اضمحلال الشهرة لإدارة الأرباح، ومن ثم تصل بالمعايير ذات الصلة باضمحلال الشهرة إلى الهدف المرجو منها، وهو تحسين وزيادة شفافية القوائم المالية للشركات التي اقتنت شهرة من خلال عملية تجميع أعمال، بأن تعكس القوائم المالية بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي للشهرة المقتناة، وتجعل المديرين في المتوسط يستخدمون تقديراتهم عن التدفقات النقدية المستقبلية لوحدة أو وحدات توليد النقد، لتوصيل معلوماتهم الخاصة عن التدفقات النقدية المتوقعة للشهرة . وعلى الرغم من تلك النتيجة الإيجابية إلا أن العلاقة السلبية غير المعنوية، لكل من متغيري حجم مجلس الإدارة والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، تلقى الضوء على الحاجة إلى القضاء على شكلية آليات الحوكمة المرتبطة بمجلس الإدارة في الشركات المصرية، وأن يكون هناك رقابة من البورصة على قيام تلك الآليات الحوكمية بدورها الرقابي المنوط بها، وأن يكون وجودها ليس مجرد استكمال لإجراءات القيد في البورصة أو للانضمام لمؤشر معين داخل البورصة.

وبصفة عامة، تدعم هذه النتائج الأثر الإيجابي لآليات الحوكمة القوية في الحد من سلوك الإدارة الانتهازي لإدارة الأرباح الناتج عن امتلاك الإدارة العليا لجزء من أسهم الشركة، تقلب الدخل، وذلك باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة، إلا أنه على الرغم من ذلك الأثر الإيجابي لآليات الحوكمة القوية ، إلا أنها لم تلغ تماماً سلوك الإدارة الانتهازي في إدارة الأرباح باستخدام خسارة اضمحلال الشهرة، لأن

متغيرات الحوافز الإدارية لها قوة تفسيرية في تفسير المتغير التابع. وبصفة عامة، تؤدي تلك النتائج بالباحث إلى قبول الفرض (٢) جزئياً، وتدعم القول بأن آليات الحوكمة القوية تحد من سلوك الإدارة الانتهازية في إدارة الأرباح من خلال خسارة اضمحلال الشهرة، وهذا ما سعى هذا البحث إلى دراسته واختباره عملياً في بيئة الأعمال المصرية.

٦/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة :

بشأن نتائج البحث فإنه باستخدام عينة من ١٣ شركة من أنشط ٥٠ شركة والمقيدة في البورصة المصرية عام ٢٠٠٧، وذلك للسنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩، ليصبح عدد المشاهدات بالعينة ٣٩ شركة/سنة، اختبرت الدراسة مدى استخدام المديرين للاختيارات الإدارية المكفولة لهم من المعيارين رقم (٢٩)، ورقم (٣١) انتهازياً في تحديد خسارة اضمحلال الشهرة ، وذلك في أعقاب صدور معايير المحاسبة المصرية الجديدة سنة ٢٠٠٦، ودور آليات حوكمة في تخفيض ذلك السلوك الانتهازى للمديرين.

وتشير النتائج التطبيقية للدراسة إلى أن حوافز التقرير للمديرين التنفيذيين تؤثر في قراراتهم المتعلقة بالاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة، فقد أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة سلبية بين خسارة اضمحلال الشهرة وكل من تقلب الدخل ، ونسبة ملكية الإدارة العليا في أسهم الشركة. النتائج أيضاً تشير إلى علاقة إيجابية معنوية بين خسارة اضمحلال الشهرة وكل من استقلال مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، تلك النتائج تم التوصل إليها بعد الرقابة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المحددة لاضمحلال قيمة الشهرة .

وبصفة عامة، تشير النتائج إلى أن آليات الحوكمة القوية تقيد (لا تمنع) قدرة المديرين على استخدام خسارة اضمحلال الشهرة لإدارة الأرباح انتهازياً لتحقيق مصالح شخصية على حساب مصلحة مستخدمي القوائم المالية أصحاب المصلحة في الشركة، ومن ثم فإن آليات الحوكمة القوية تعدل من اتجاه المديرين من السلوك الانتهازى إلى الاتجاه نحو توصيل معلوماتهم الخاصة عن التدفقات النقدية المتوقعة للشهرة بشكل يعكس الأداء الحقيقى للشركة والنتائج الحقيقية من عمليات تجميع الأعمال التى حدثت.

وبشأن توصيات البحث فإن النتائج التى توصل إليها الباحث تجعله يوصى بضرورة الاهتمام والرقابة على تطبيق آليات الحوكمة بشكل سليم، وفرض عقوبات من قبل البورصة المصرية على الشركات المقيدة بها والتى لا تقوم بتطبيق أو تقوم بالتطبيق الجزئى أو الشكلى لآليات حوكمة الشركات الواردة فى دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر فى أكتوبر سنة ٢٠٠٥ المعدل فى فبراير ٢٠١١، وأن يتحول بعض من أهم هذه القواعد من مجرد معايير استرشادية

إلى معايير ينبغي الالتزام بها قانونياً، الأمر الذى يضمن الرقابة على العمليات المحاسبية التى تتضمن اختيارات محاسبية تتيح للمديرين استخدام أحكامهم الشخصية انتهازياً.

وبشان مجالات البحث المقترحة فإن الباحث يجد أن هناك موضوعات تتعلق بالشهرة ، وما يرتبط بها من اضمحلال فى قيمتها وعلاقتها بإدارة الأرباح ، وحوكمة الشركات ، تحتاج إلى دراسة فى واقع الممارسة المصرية ويمكن للباحثين تناولهم مستقبلاً كاستكمال للخط الحالى للدراسة، من هذه الموضوعات أولاً: هناك مجموعة من الحوافز الإدارية، وكذلك مجموعة من آليات حوكمة الشركات بخلاف ما تناولهم الباحث بالدراسة فى الدراسة الحالية والتى قد تؤثر على قرار المديرين بالاعتراف بخسارة اضمحلال الشهرة.

ثانياً: يمكن البحث فى مدى استخدام المديرين للاختيارات الإدارية المتضمنة فى المعايير المصرية المتعلقة بالاعتراف بالشهرة المقنتاة من عملية تجميع أعمال، ويمكن أن يمتد البحث لدراسة دور آليات حوكمة الشركات فى هذه العلاقة.

ثالثاً: يمكن إجراء دراسة مقارنة لجودة المعلومات المحاسبية الناتجة من استنفاد الشهرة مقارنة بتلك الناتجة من اضمحلال الشهرة.

مراجع البحث:

المراجع العربية:

١. البنك المركزى المصرى. ٢٠٠٨. قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس. البنك المركزى المصرى.
٢. الاتحاد العام للغرف التجارية. ٢٠١٢. ارتفاع ملحوظ فى حجم صفقات الاستحواذ والاندماج خلال الربع الثانى لعام ٢٠١٢ متخطية ١٦ مليار دولار. متاح على الموقع: <http://www.fedcoc.org.eg>
٣. رجب، نشوى شاكى على. ٢٠١٢. دراسة واختبار مدى إدراك المستثمرين فى مصر لملاءمة المعلومات المحاسبية بشأن خسائر تدهور الشهرة. مجلة الفكر المحاسبى - مصر ، مج ١٦، ع ١، ص ٣٣٦ - ٣٨٧.
٤. قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة متاح على الموقع: <http://www.investment.gov.eg>
٥. وزارة الاستثمار. ٢٠٠٦. معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩). تجميع الأعمال. متاح على الموقع: http://www.bsic.gov.eg/egyptian_accont.pdf

٦. وزارة الاستثمار ٢٠٠٦. معيار المحاسبة المصري رقم (٣١). اضمحلال قيمة الأصول. متاح

على الموقع: http://www.bsic.gov.eg/egegyptian_accont.pdf

المراجع الأجنبية:

1. AbuGhazaleh, Naser M.; Al-Hares, Osama M.; Roberts, Clare.2011. Accounting Discretion in Goodwill Impairments: UK Evidence. **Journal of International Financial Management & Accounting**, Vol. 22 Issue 3, p165-204.
2. Accounting Principles Board .1970. **Intangible Assets**, Accounting Principles Board Opinion (APB) No. 17, American Institute of Certified Public Accountants, New York, NY.
3. Al-Abbas, Mohammed A. .2009. Corporate Governance and Earnings Management: An Empirical Study of the Saudi Market, **The Journal of American Academy of Business**, Cambridge ,Vol. 15 , No. 1, p 301-310.
4. Benkraiem, Ramzi.2009. Does the presence of independent directors influence accruals management? **The journal of applied business research**, vol .25 No.6, p77-86.
5. Beatty, Anne; Weber, Joseph. 2006. Accounting Discretion in Fair Value Estimates: An Examination of SFAS 142 Goodwill Impairments. **Journal of Accounting Research**, Vol. 44 Issue 2, p257-288.
6. Bens, Daniel A.; Heltzer, Wendy; Segal, Benjamin. 2011. The Information Content of Goodwill Impairments and SFAS 142. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 26 Issue 3, p527-555.
7. Carlin, Tyrone M; Finch, Nigel. 2010. Evidence on IFRS goodwill impairment testing by Australian and New Zealand firms. **Managerial Finance**, Vol. 36, No. 9, P 785-798.
8. Chen, Ken Y. ; Elder, Randal J.; Hsieh,Yung-Ming .2007. Corporate Governance and Earnings Management: The Implications of Corporate Governance Best-Practice Principles for Taiwanese Listed Companies. **Working paper** Available at: <http://www.ssrn.com>
9. Cheng, Qiang; Warfield, Terry D. 2005. Equity Incentives and Earnings Management. **Accounting Review**, Vol. 80 Issue 2, p441-476.
10. Cornett, Marcia Millon; Marcusb, Alan J.; Tehranian, Hassan .2006. Earnings management, corporate governance , and true financial performance. **Working paper** Available at: <http://www.ssrn.com>
11. Darrough, Masako N.; Guler; Lale; Wang, Ping.2014. Goodwill Impairment Losses and CEO Compensation. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**,Vol.29, Issue 4, P 1-29.
12. Detzen, Dominic; Zülch, Henning.2012. Executive compensation and goodwill recognition under IFRS: Evidence from European mergers. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 21, Issue 2, P 106-126.

13. Dorata, Nina T.; Zaldivar, Ignacio Perez. 2010. Fair Value and Business Combinations. **St. John's University, College of Business Administration**, Vol. 30, No. 2,”
14. Duh, Rong-Ruey; Lee, Wen-Chih; Lin, Ching-Chieh. 2009. Reversing an impairment loss and earnings management: The role of corporate governance. **The International Journal of Accounting** vol.44 p 113-137.
15. Eatty, Anne; Weber, Joseph. 2006. Accounting Discretion in Fair Value Estimates: An Examination of SFAS 142 Goodwill Impairments. **Journal of Accounting Research**, Vol. 44 Issue 2, p257-288.
16. European Commission Regulation (EC) No. 1606/2002.2002. the **IAS Regulation**. Official Journal of the European Union.
17. Financial Accounting Standards Board .2001. **Goodwill and Other Intangible Assets**, Statement of Financial Accounting Standards No. 142. Norwalk, CT: FASB.
18. Financial Accounting Standards Board .2001. **Business Combinations**, Statement of Financial Accounting Standards No.141(revised 2007). Norwalk, CT: FASB.
19. Guler, Lale. 2006. Goodwill Impairment Charges under SFAS No. 142: Role of Executives' Incentives and Corporate Governance. **Working paper**, Texas A & M University. available at: <https://www.eurofidai.org/Guler.pdf>
20. Guthrie, Katherine; Sokolowsky, Jan. Journal of Corporate Finance.2010. Large shareholders and the pressure to manage earnings. **Journal of Corporate Finance**, Vol. 16 Issue 3, p302-319.
21. Hamberg, Mattias; Paananen, Mari; Novak, Jiri.2011. The Adoption of IFRS 3: The Effects of Managerial Discretion and Stock Market Reactions. **European Accounting Review**, Vol. 20 Issue 2, p263-288.
22. Hazarika, Sonali; Karpoff, Jonathan M.; Nahata,Rajarishi .2009. Internal corporate governance, CEO turnover, and earnings management. **Working paper** Available at: <http://www.ssrn.com>
23. Healy, Paul M; Wahlen, James M. 1999. A review of the earnings management literature and its implications for standard Setting . Accounting Horizons, vol. 13, Issue 4, p365-383.
24. International Accounting Standards Board. 1983. International Accounting Standard No. 22, **Business Combinations**, available at: <http://www.iasplus.com>
25. -----2004. **Impairment of Asset**. International Accounting Standard 36 (revised),available at: <http://www.iasplus.com>
26. -----2004. **Business Combinations**. International Financial Reporting Standard No.3, available at: <http://www.iasplus.com>
27. Jahmani, Yousef; Dowling, William A; Torres, Paul D. 2010. Goodwill Impairment: A New Window For Earnings Management? **Journal of Business & Economics Research**, Vol. 8 Issue 2, p19-23.

28. Jarva, Henry.2009. Do Firms Manage Fair Value Estimates? An Examination of SFAS 142 Goodwill Impairments. **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 36, Issue 9, p 1059-1086.
29. Kim , Hyo Jin ; Yoon, Soon Suk .2008. The Impact of Corporate Governance On Earnings Management In Korea. **Malaysian Accounting Review**, VOL 7 NO. 1, p43-59.
30. Knauer, Thorsten; Wöhrmann, Arnt. 2012. Market reaction to goodwill impairments. **Working paper** available at: <http://ssrn.com>
31. Laghi, Enrico; Mattei, Marco; di Marcantonio, Michele. 2013. Assessing the Value Relevance of Goodwill Impairment Considering Country-Specific Factors: Evidence from EU Listed Companies. **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 5, No. 7, p 32-49.
32. Laux,Christian ; Laux ,Volker .2009. Board Committees, CEO Compensation, and earnings management. **The Accounting Review**. Vol. 84, Iss. 3; p 869- 891.
33. Lhaopadchan, Suntharee. 2010. Themed Paper Fair Value Accounting And Intangible Assets Goodwill Impairment And Managerial Choice. **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol. 18 No. 2, p 120-130
34. Li, Zining; Shroff, Pervin; Venkataraman, Ramgopal; Zhang, Ivy.2011. Causes and consequences of goodwill impairment losses. **Review of Accounting Studies**, Vol. 16 Issue 4, p745-778.
35. Liberatore, Giovanni; Mazzi, Francesco.2010. Goodwill write-off and financial market behaviour: An analysis of possible relationships. **Advances in Accounting**, Vol.26, , Issue 2, p 333–339.
36. Lo, Agnes W.Y.; Wongb, Raymond M.K; Firth, Michael .2009. Can corporate governance deter management from manipulating earnings? Evidence from related-party sales transactions in China **Journal of Corporate Finance**, p1-11.
37. Ramanna, Karthik; Watts, Ross.2012. Evidence on the use of unverifiable estimates in required goodwill impairment. **Review of Accounting Studies**, Vol. 17 Issue 4, p749-780.
38. Saastamoinen, Jani; Pajunen, Kati. 2012. Goodwill Impairment Losses as Managerial Choices. **Working paper** available at: <http://www.ssrn.com>
39. Sarkar, Jayati ; Sarkar ,Subrata; Sen , Kaustav .2008. Board of Directors and Opportunistic Earnings Management: Evidence from India. **Journal Of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 23 Issue 4, p517-551.
40. Shalev, Ron; Zhang, Ivy; Zhang, Yong. 2013. CEO Compensation and Fair Value Accounting: Evidence from Purchase Price Allocation. **Journal of Accounting Research**, Vol. 51 No. 4, p 819-854.
41. Siregar, Sylvia Veronica; Utama ,Sidharta .2008. Type of earnings management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate-governance practices: Evidence from Indonesia. **The International Journal of Accounting** vol.43, pp. 1–27.

42. Stumpel, Michelle. 2012. **Goodwill Impairments after the Implementation of IFRS 3, A Tool for Earnings Management?** Master Thesis in Accounting, Accounting Department, Tilburg School of Economics and Management, Tilburg University.
43. U.S. Securities and Exchange Commission.2002. speech by SEC Commissioner: **Opening Remarks before the Symposium on Enhancing Financial Transparency**, available at: <http://www.sec.gov/news/speech/spch565.htm>
44. Xie, Biao; Davidson III, Wallace N.; DaDalt, Peter J. 2003. Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. **Journal of Corporate Finance**, Vol. 9 Issue 3, p295-317.
45. Xu, Wei; Anandarajan, Asokan; Curatola, Anthony.2011. The value relevance of goodwill impairment. **Research in Accounting Regulation**, Vol. 23, Issue 2, p 145-148.
46. Yu, Frank. 2006. Corporate Governance and Earnings Management. **Working paper** Available at: <http://www.ssrn.com>
47. Zang, Yoonseok .2008. Discretionary behavior with respect to the adoption of SFAS no. 142 and the behavior of security prices. **Review of Accounting and Finance**, Vol. 7 No. 1, p 38-68.